

## تحقيق نسبة كتاب: درة التنزيل و غرة التأويل

للدكتور عمّر الساريسي

تنسب بعض المصادر هذا الكتاب لأبي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالخطيب الإسكافي المتوفى ٤٢٠هـ، كما نرى في معجم الأدباء<sup>(١)</sup>، وفي الإتيان في علوم القرآن "للسيوطي"؛ بل أن هذا الكتاب قد طبع مرتين<sup>(٢)</sup>، فيما أعلم، منسوباً إليه أيضاً.

"ونسبة هذا الكتاب إلى هذا المصنف بحاجة إلى إعادة نظر؛ ذلك أنني وجدته، وأنا أنقب في بحثي هذا، منسوباً لمصنف آخر، هو الراغب الأصفهاني، الحسين بن مفضل بن محمد، الذي عاش إلى أوائل المئة الخامسة، وذلك بتعديل طفيف أجري على العنوان ليصبح "درة التأويل في متشابه التنزيل"<sup>(٣)</sup>.

وقد رأيت نسبة هذا الكتاب للراغب نسبة صريحة على أغلفة النسخ التالية للمخطوطة وعلى صفحاتها الأولى:

١- رقم ١٧٦ في مكتبة أسعد أفندي في جامع السليمانية في استنبول.

٢- رقم ٢٥ في مكتبة خسرو باشا في جامع السليمانية في استنبول.

٣- رقم ١٨٠ في مكتبة راغب باشا في استانبول.

---

(١) مطبعة المأمون ٢١٤/١٨، ٢١٥.

(٢) طبع لأول مرة بمطبعة الخانجي بمصر ١٩٠٨، والثانية صدرت عن دار الأفاق الحديثة في بيروت، عام ١٩٧٣.

(٣) من كلمة نشرت لمعدّ هذا البحث في فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ١ م ٥١ عام ١٩٧٦.

٤- رقم ١٧٤٨/أ/٨٥٠ في مكتبة جامع السلطان أحمد الثالث/ طوب  
قبوسراي، باستنبول.

٥- رقم ١٧٤٩/أ/١٨٣٠ في مكتبة جامع السلطان أحمد الثالث/ طوب  
قبوسراي باستنبول.

٦- رقم ٧ تفسير، في مكتبة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية  
بالقاهرة، والصورة على (الميكروفيلم) عن مخطوط وجد بالمتحف  
البريطاني برقم ٥٧٨٤ ورقم ٢٣٤.

وقد يجري بين هذه النسخ المخطوطة ما يجري بين نسخ المخطوط الواحد  
المتعددة، من اختلاف يسير قد يكون في عنوان أو في بعض التراكيب. من ذلك،  
ما نجده هنا، أن نسخة مكتبة راغب باشا (رقم ١٨٠) وُسِّمَت باسم "حل  
متشابهات القرآن"، ونسخة مكتبة خسرو باشا (رقم ٢٥) باسم "تفسير  
المتشابهات"<sup>(٤)</sup>، ونسخة أخرى باسم "تفسير القرآن العظيم"<sup>(٥)</sup>، ورابعة باسم "أسرار  
التأويل وغرة التنزيل"<sup>(٦)</sup>، ولكنها تلتقي في أمرين هاميين، هما النسبة الصريحة  
للاراغب الأصفهاني<sup>(٧)</sup>، والمادة الأساسية التي يقوم عليها الكتاب من إدارة الفروق  
الدقيقة بين الآيات القرآنية المتشابهة الصيغ والتراكيب.

---

(٤) مخطوط رقم (٢٥) مكتبة خسرو باشا بالسليمانية.

(٥) كما هو مثبت على غلاف مخطوط "الذريعة إلى أخلاق (كذا) الشريعة" المنسوبة للراغب برقم (٧٦٨) بمكتبة  
إبراهيم باشا بالسليمانية.

(٦) هي النسخة التي تتخذ رقم "٧ تفسير" في مكتبة معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية.

(٧) وينسبه للراغب، أيضاً، بروكلمان (٣/ ٥٠٥ - ٥٠٦ المبسط)، والأعلام ٢/ ٢٧٩ ويسميه حل متشابهات  
القرآن، ودائرة المعارف الإسلامية المجلد ٩ (١/ ٤٧٣). ومن الغريب أنه معدود من مصنفات الفخر الرازي في  
كتابه "النفس والروح وشرح قواهما" المطبوع في الهند ١٩٦٨.

ويدعم القول بصحة هذه النسبة للراغب، إلى جانب هذه الإشارات، إشارة الراغب نفسه في بعض مصنفاته إليه، من جهة، وإشارته فيه إلى بعض كتبه المتواترة نسبتها إليه، من جهة أخرى.

فهو في مقدمة كتاب "مفردات ألفاظ القرآن" يشير إليه في قوله:

"واتبع هذا الكتاب (المفردات)، إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل، بكتاب ينبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من إخوانه، نحو ذكره القلب مرة والفؤاد مرة والصدر مرة، نحو ذكره تعالى في عقب قصة: "إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون"، وفي أخرى: "لقوم يتفكرون" وفي أخرى: "لقوم يعلمون"، وفي أخرى: "لقوم يفقهون"، وفي أخرى: "لأولي الأبصار" وفي أخرى: "الذي حجر"، وفي أخرى: "لأولي النهى"، ونحو ذلك مما يعدّه من لا يُحقّق الحق ويُبطل الباطل أنه باب واحد، فيقدر أنه إذا فسر "الحمد لله" بقوله "الشكر لله"، و"لا ريب فيه" ب"لا شك فيه" فقد فسر القرآن ووفاه التبيان"<sup>(٨)</sup>.

إنه في مقدمة "المفردات" رسم خطة هذا الكتاب "لينبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينهما من الفروق الغامضة"، أي ليوضح ما بين المفردات من فروق دقيقة يخيل للقارئ أنها مترادفة على معنى واحد، وذلك كما يمثل للقلب والفؤاد والصدر، وكما يمثل للآيات "لقوم يؤمنون، ولقوم يتفكرون، وقوم يعلمون ويفقهون، وأولي الأبصار، وأولي النهى، وذو حجر". وهي أمثلة نافذة في ملاحظة الفروق الدقيقة بين الصيغ المتشابهة.

---

(٨) المطبعة الأدبية، القاهرة ١٣٠٦هـ.

وهو ينجز ما يعد به، وذلك في الآية (السادسة) في سورة المائدة قوله تعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" وبعده "فأولئك هم الظالمون" وبعده "فأولئك هم الفاسقون"<sup>(٩)</sup>.

ويضيف: "وللسائل أن يسأل فيقول: "الموضوع الذي وُصِف فيه من لم يحكم بكتاب الله بالكفر هل باين الموضع الذي وُصِف فيه من ترك حكم الله بالظلم والفسق"؛ ثم يأخذ في الإجابة على هذا السؤال للتدليل على أن ثمة فروقاً في المعنى بين هذه الآيات.

وكذلك يفعل في المسألة العاشرة من سورة الأنعام، في قوله تعالى: "قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون" والآية الثانية بعدها "وقد فصلنا الآيات لقوم يفقهون" والآية الثالثة "إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون"<sup>(١٠)</sup>.

وكذلك يفعل في مختلف مسائل آيات هذا الكتاب، فهو يعدد الآيات المتشابهة في السورة أو في السور ثم يثير الأسئلة عن الفروق المعنوية بينها ثم يجيب عليها.

أما إشارته في هذا المصنف نفسه، أي درة التأويل، إلى مصنفاته الأخرى، فقد وردت في عرضه لما في سورة "الكافرون": (قل يا أيها الكافرون، لا أعبد ما تعبدون، ولا أنتم عابدون ما أعبد، ولا أنا عابد ما عبدتم، ولا أنتم عابدون ما أعبد؛ لكم دينكم ولي دين) من تكرار، إذ يقول على إحدى صفحات مخطوطة "درة التأويل في متشابه التنزيل":

---

(٩) المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧.

(١٠) الصفحة ١٢٥ من الكتاب المطبوع في بيروت والمذكور في النقطة (٣) منه.

"إن سأل سائل عن التكرار في هذه السورة فالجواب أن يقال: إنا قد أجبنا في "جامع التفسير" عن ذلك بأجوبة كثيرة، فنذكر منها واحداً في هذا الموضع ... وينتهي إجابته بقوله: ... فلم يقع تكرر على هذا الوجه الآخر الذي ذكرنا في جامع التفسير".

وحينما راجعت كتب الخطيب الإسكافي لم أجد فيها "جامع التفسير" هذا، بل إنه هو تفسير الراغب الموجود في مكتبة أياصوفيا برقم ٢١٢ في استانبول وهو باسم "جامع التفسير" بعينه.

وبعد كل هذا فإن نفس الراغب في هذا الكتاب واضح، ذلك أنه يغوص فيه، كما عودنا، في أعماق اللغة، فيحدد ما بين المتشابهات من فروق تدقّ على الكثيرين، ويستخدم الشعر في التمثيل على شرح بعض المعاني. ومن المهم أن نلاحظ أن الأشعار التي ترد عنده هنا قد ترد أو يرد بعضها في مصنفاته الأخرى.

ومما يلفت الانتباه أن إحدى مخطوطات الكتاب التي تحمل رقم ١٧٤٩/ر/١٨٣<sup>(١١)</sup>، يرويها أحد الرواة، ويذكر أن الإسكافي قد أملاها:

"قال إبراهيم بن علي بن محمد المعروف بابن الفرج الأردستاني: "هذه المسائل في بيان الآيات المتشابهة لفظاً باعلام ... أملاها أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب في القلعة الفخرية". أي أن مملوها هو الإسكافي، لكنها مصنفة، في المكتبة، من مصنفات الراغب!.

وهنا نتساءل عن قول ابن أبي الفرج الأردستاني "إن هذه المسائل قد أملاها أبو عبدالله الخطيب"، وعن عبارة "أملاها" على وجه التحديد، فقد تعني أنه قد

---

(١١) مكتبة السلطان أحمد الثالث، طوب قيسراي باستانبول.

أملاها على الآخرين من إنشائه هو، ومعروف أن الشيخ يملي كتبه على تلاميذه؛ وقد تعني أيضاً، أنه قد أجزى بإملائها من قبل مبدعها ومنشئها.

فهل يكون أبو عبدالله، الخطيب الإسكافي، قد حملها على الراغب وأملاها على الناس؟ وقد توفي الخطيب عام ٤٢٠ للهجرة، وعرف أن الراغب كان حياً في أوائل المئة الخامسة للهجرة<sup>(١٢)</sup>. هل أملاها الإسكافي بعد أن انتحلها لنفسه؟ أم نحلها إياها آخرون؟.

إنني أفترض ذلك على الرغم من أن النصوص لم تسعفنا، إلى هذا الوقت، بخير عن لقاء تم بينهما بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بالنظر لما سبق وبالنظر إلى الأمور التالية:

#### أ - عنوان الكتاب:

نسب الكتاب للراغب باسم "درة التأويل في متشابه التنزيل" في أغلب نسخ مخطوطاته المبيّنة في بداية هذا الحديث، وإن كان قد نسب إليه ببعض الأسماء الأخرى، كما توضح، إذ ذاك، أيضاً.

وقد يتفق اسم المصنف على هذا النحو مع ما جاء في ذكر الراغب له في مقدمة أحد مصنفاته بقوله "كتاب ينبي عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة"، فهو تأويل في متشابه التنزيل، أي في ما نزل متشابهاً من آي القرآن الكريم. وبذلك يتناسب عنوانه مع مادته أكثر من تناسب العنوان الجديد "درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز"، الذي نسب للإسكافي، مع ما في هذا العنوان من طول لم يعرفه القرن الرابع أو القرن الخامس.

---

(١٢) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحاة، مطبعة الخانجي ١٣٢٦ ص ٣٩٦.

## ب - مقدمة الكتاب:

لقد قُدِّمَ للكتابين بمقدمة تلتقي كلماتها وتراكيبها في بعض الأسطر ثم لا تلبث أن تختلف. ففي البداية التالية تبتدئ المقدمتان "اعلموا، حَمَلَةَ الكتاب الحكيم وحَفَظَةَ القرآن الكريم، وفَقَّكم الله لحق علمه بعد حق تلاوته، وأذاقكم من (تأويله) ما يشغف قلوبكم بحلاوته...". وبعد ذلك تختلفان، فنقرأ في مخطوطة "درة التأويل في متشابه التنزيل" حديث الراغب عن "خلوة اتفقت له فسطاً على وحشتها بالقرآن، وكانت خلوة عين لا خلوة قلب، واضطراباً لا عن اختيار"، في حين نقرأ في الكتاب المطبوع "درة التنزيل وغرة التأويل" عبارات لم نألفها في أحاديث الراغب عن نفسه من مثل قوله "ففتقت من أكمام المعاني ما أوقع فرقاناً"، وقوله "جردت لحرف أشكالها مبرداً"، إذ قلما تحدّث الراغب بضمير المتكلم، وإن تحدّث فبتواضع العلماء ورزانتهم.

إن هذا في المقدمة في بدايتها يدل، فيما أحسب، على أن للمصنّف صاحباً هو الأول والمصنّف الحقيقي؛ وأما الاختلاف الجاري فيما بعد، والذي فيه ما يبيّعد عما عرفنا من أخلاق الراغب، فلعلّه يدلّ على وقوع الانتقال فيها، فيما بعد؛ ومن هنا جاءت محاولات طبعها بطوابع المنتحلين الجدد لها للمصنّف، بأسره، بعدها.

ثم إن في بداية المقدمة نفسها ما يحمل على الشك فيها؛ إذ إنها تفتتح على النحو التالي: "الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، أما بعد...". إن الراغب لا يطيل في افتتاحياته لمقدمات مصنفاته، فهو لا يزيد عن حمد الله بجملة دعائية قصيرة كقوله "رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ"، وقوله "حسبنا الله ونعم الوكيل" أو أمثالهما؛ ولعل هذا ينهض دليلاً آخر على أن المقدمة قد دخلها التحوير حينما امتدت الأيدي إلى المصنّف بالانتحال.

## ج - رواية الأردستاني:

لعل ما قدم به رواية الكتاب للافتتاحية التي نسبها للإسكافي واقتطعنا بعضها في الفقرة السابقة، لعلها تحمل في نفسها بعض ما يحمل على الشك في صحتها. يقول: "قال إبراهيم بن علي بن محمد، المعروف بابن الفرج الأردستاني، رحمه الله: هذه المسائل بيان الآيات المتشابهة لفظاً بأعلام نصبت عليها من المعنى، أملاها أبو عبدالله، محمد بن عبدالله، الخطيب - رحمه الله تعالى - في القلعة الفخرية إملاء لما خلفها ولم يحضره غيري ممن يسوغ له حمل ما يكتب به، فكتبت عن لفظه المسائل والأجوبة، وسألته أن يصدرها بخطبة فارتجلها كارتجاله سائر الكلام بعدها، والله أعان ويسر وله الحمد".

إن الراوية - الأردستاني - في هذا التقديم، يذكر أنه لم يحضر الإملاء إلا هو ممن يستطيعون حمل الرواية والقيام بأعبائها.

ولا أدري سبباً لهذه الحيطة الزائدة في عدم إشراك غيره من الرواة في السماع. وهو بذلك يقرب من خبر الأحاد في الحديث، ولعله كان أقرب إلى الروح العلمية لو أن غيره حضر الإملاء والرواية وشهد بذلك.

ثم إنه يروي أن الخطيب قد ارتجل وأملى من حافظته مقدمة الكتاب، وليس في ذلك غضاضة، لكنه يروي أنه ارتجلها "كارتجاله سائر الكلام بعدها" أي أنه بذلك، يكون قد ارتجل مادة الكتاب كله؛ وهي ما عبر عنه قبلها "بالأسئلة والأجوبة"؛ ولعل من يعرف حجم هذا المصنف يجد صعوبة في قبول خبر الإملاء هذا عن طريق الذاكرة والارتجال.

## د - التمهيد للمسائل في مادة الكتاب:

يجد المطالع للمخطوطة ونسخها المنسوبة للراغب، وللكتاب المطبوع منسوباً للخطيب، اختلافاً بينهما في التمهيد للبدء في إظهار الفروق بين الآيات المتشابهة. فلدى التعرض، مثلاً، لما بين بعض الآيات في سورة الرحمن، من تشابه في الفواصل وإظهار عدم التكرار في معاني هذه الفواصل، يفتتح الراغب حديثه على النحو التالي:



الآية الأولى: قوله تعالى: "والسما رفعها ووضع الميزان، ألا تطغوا في الميزان، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان" ... (الآية)؛ لِمَ أعاد ذكر الميزان ثلاث مرات آخر هذه الآية؟<sup>(١٣)</sup>.

أما فيما ينسب لمحمد بن عبدالله، الخطيب (الإسكافي)، فالبدائية رغم تقاربها الشديد مع هذه البدائية، إلا أنها اصطنعت صيغة معينة تستخدمها في كل البدايات، وتتضح فيما يلي:

الآية الأولى: قوله تعالى: "والسما رفعها ووضع الميزان، ألا تطغوا في الميزان، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان"، للسائل أن يسأل لِمَ كرر (وفي بعض النسخ عن إعادة) لفظ الميزان ثلاث مرات في أواخر هذه الآية؟<sup>(١٤)</sup>.

والصيغة كما يبدو هي "السائل أن يسأل" فهو يكررها في بدء شرح كل مسألة بعد ذكر الآيات التي توهم بالتكرار.

والتزام الصيغة الواحدة في التأليف، إن دلَّ على وحدة الشخصية المؤلفة، وعلى ثبات الطريقة في التأليف، فهو قد يدلُّ، أيضاً، على لون من التكلف ولزوم ما لا يلزم.

#### هـ - مادة الكتاب:

وبعد، فإن كل ما مرَّ بنا من دلائل على الشك في نسبة كتاب "درة التأويل في مثابه التنزيل" الذي صنَّفه الراغب الأصفهاني، لمصنَّف آخر، هو محمد بن عبدالله الخطيب الإسكافي، كل هذه الدلائل لا تتأيد إلا بحجة أخرى قد تزنها جميعاً، وهي تلك التي تأتي من مادة الكتاب ونسيجه الأساسي.

والواقع أن مقابلة ما يُنسب للراغب من هذا الكتاب بما يُنسب للخطيب وإثباته هنا لن يعدو إثبات النص الواحد مرتين<sup>(١٥)</sup>، لا اختلاف بينهما إلا ما

---

(١٣) أسرار التأويل وغرة التنزيل، للراغب، مخطوط، رقم (٧ تفسير)، معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية.

(١٤) "درة التنزيل وغرة التأويل" المنسوب للخطيب الإسكافي رقم (١٣٣ تفسير)، معهد المخطوطات، وكذلك في الكتاب المطبوع بهذا الاسم، عن دار الآفاق البيروتية ص ٤٦١، أما المخطوطات السابقة فهي مرقمة الصفحات.

عرضنا له في التمهيد لمسائل الكتاب، من التزام الخطيب بصيغة "لسائل أن يسأل" وعدم التزام الراغب لصيغة معينة. وربما لِحَقَ أعمال الراغب، في هذا الكتاب، بعض الحذف، فبدأت بعض المسائل في بعض السور أقل مما كانت.

والأطرف، بعد هذا كله، أن نأخذ كتاب الراغب أو منتحله قد غفل أن يحذف منه ما يدمغه بعمله هذا دمعاً، حينما نسي أن يسقط الإشارة إلى "جامع التفسير"<sup>(١٦)</sup> التي يشير الراغب بها في كتابه هذا "درة التأويل في متشابه التنزيل" إلى تفسيره الذي يحدثنا عنه في مكانه من آثاره.

---

(١٥) ولسهولة التأكد من ذلك يمكن المقابلة بين المخطوطتين المذكورتين في الهامش السابق، وهما رقم

(٧ تفسير) ورقم (١٣٣ تفسير) في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية.

(١٦) وهو ما ذكرنا أنه ورد في سورة (الكافرون) في الكتاب الذي نحاول تصحيح النسبة إلى مصنفه.